الأمم المتحدة

HSP/HA.2/7

Distr.: General
13 March 2023

Arabic
Original: English

UN HABITAT برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
الدورة الثانية
نيروبي، 5–9 حزيران/يونيه 2023
البند 10 من جدول الأعمال المؤقت*

حوار بشأن الموضوع الخاص للدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة

مستقبل حضري مستدام من خلال تعددية شاملة للجميع وفعالة: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أوقات الأزمات العالمية

تقرير المديرة التنفيذية عن الموضوع الخاص للدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة

مقدمة

1- أُعد هذا التقرير للدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة، وهي الهيئة التشريعية الرئيسية لرسم السياسات الحضرية العالمية، وذلك لتوضيح موقف المديرة التنفيذية بشأن الموضوع الخاص ''مستقبل حضري مستدام من خلال تعددية شاملة للجميع وفعالة: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أوقات الأزمات العالمية''. ويبحث التقرير دور التعددية المعززة في الدفع بالأولويات السياساتية الرئيسية وعوامل التمكين المرتبطة بها في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة كخارطة طريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أوقات الأزمات العالمية.

2- ويتألف التقرير من سبعة فروع. يحدد الفرع الأول السياق العالمي الذي نجد فيه أنفسنا في مواجهة أزمات متتالية وخارج المسار المؤدي إلى تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يستلزم استجابات متجددة متعددة الأطراف. ويعرض الفرع الثاني مسارات عملية لتعزيز العمل المتعدد الأطراف بما يتماشى مع خمسة مجالات رئيسية ذات أولوية للسياسات –الإسكان، والمناخ، والأزمة الحضرية، وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، والاقتصاد الحضري– التي توفر فرصاً لتسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة سعيا للمضي قدما نحو تحقيق خطة عام 2030، واتفاق باريس، والخطط العالمية الأخرى. ويناقش الفرع الثالث أربعة عوامل تمكينٍ حاسمة يمكن أن تدعم التقدم في المجالات الخمسة ذات الأولوية من خلال تعاون متعدد الأطراف أكثر فعالية وشمولاً للجميع. ويوجز الفرع الرابع مساهمة موئل الأمم المتحدة في أربع فرص لدعم الدول الأعضاء في مجال التعددية الشاملة للجميع والفعالة. وأخيراً، يعرض الفرع الخامس التوصيات المنبثقة عن مشاركة المتعددة الأطراف لموئل الأمم المتحدة ويورد بنية حوار جمعية موئل الأمم المتحدة بشأن الموضوع الخاص.

* HSP/HA.2/1.

أولاً- الأزمات العالمية تتطلب إجراءات عاجلة في المناطق الحضرية

3- بدلاً من التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يشهد العالم تقهقراً جراء الأزمات المتعددة التي ضربته. وبينما يتخلف المزيدُ من الناس والأماكن عن الركب، تتعرض المجتمعات المحلية للتهديد جراء الآثار المتتالية للصدمات على مستوى العالم. ولا تزال التفاوتات المتعددة الأبعاد تتعمق فيما بين البلدان والأقاليم وداخلها، مُفضية إلى المزيد من التصدع في العقد الاجتماعي وإلى تزايد عدم الاستقرار والنزاعات. وقد كان الأمين العام للأمم المتحدة واضحاً في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2022، الذي قال فيه: إن استمرار الأزمات يهدد مستقبل البشرية ومصير كوكبنا.

4- واعترافاً بهذه الأزمات المتعددة، دعا الأمين العام في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة *خطتنا المشتركة*، إلى ''إيجاد نظام متعدد الأطراف أقوى وأكثر تشابكاً وشمولاً للجميع'' حتى تظل التعددية حاضرة وفعالة. وتؤكد رؤية الأمين العام مجدداً أن الدول هي جهات فاعلة رئيسية في النظام المتعدد الأطراف، ولكنها تشدد بالقدر نفسه على أن الأزمات المعقدة لا يمكن أن تتغلب عليها الدول بمفردها. حيث تشير *خطتنا المشتركة* إلى أن ''النظم التشاركية المفتوحة والشفافة التي يقودها النظراء، والموجهة نحو حل المشكلات والاستماع إلى آراء جميع الجهات الفاعلة المعنية'' يمكن تحقيقها من خلال مشاركة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية المحلية في الشؤون العالمية. ولدى المدن، التي تقف في الخطوط الأمامية لهذه الأزمات المتعددة، القدرة على الاستفادة من الإجراءات متعددة الأطراف لإحداث التغيير العاجل والمفضي إلى التحول بالانتقال نحو بيئات أكثر اخضراراً وإنصافاً وصحة.

5- واستجابة لدعوة الأمين العام إلى إحياء النقاش بشأن المنافع العامة العالمية، تمثل موقف موئل الأمم المتحدة في أنه يجب الاعتراف بأن المدن الجيدة التخطيط، والآمنة، والتي يسهل الوصول إليها، والعيش فيها بتكلفة ميسورة بما يجعلها صالحة للعيش للجميع تعد منفعة عامة. وتوفر *الخطة الحضرية الجديدة* إطاراً مبنياً على نظم متعددة الأطراف شاملة للجميع وفعالة من أجل تسريع تنفيذ خطة عام 2030 واتفاق باريس والاتفاقات العالمية الأخرى باستخدام إمكانات التوسع الحضري المستدام المفضية إلى التحول. فالاعتراف بالمدن القابلة للحياة كمنفعة عامة والترويج للخطة الحضرية الجديدة كإطار لتحقيق هذا الطموح، أمران حاسمان في ضوء الأزمات العالمية الأخيرة، بما فيها أزمة تكاليف المعيشة، وجائحة كوفيد-19، والحروب والنزاعات، والكوارث الطبيعية، التي قضت على المكاسب المحققة سابقاً نحو تحقيق خطة عام 2030.

6- ونظراً للدور المركزي الذي يؤديه التوسع الحضري المستدام في مستقبل البشرية، فإن منظمة الأمم المتحدة تواصل إعلاء شأن هذه الضرورة التي تمليها السياسة العامة. ويكتسي دور العمل المحلي في سد الفجوات التي تخللت مسيرة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030 أهمية بالغة. وبناء على ذلك، واستعداداً *لخطتنا المشتركة*، أنشأ الأمين العام فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بمستقبل المدن لتحديد الآليات اللازمة لإشراك الحكومات المحلية في عمليات التخطيط الحكومية الدولية والوطنية، ولتحسين تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، والنهوض بالعمل المناخي والتوسع الحضري المستدام، والاستجابة للأزمات العالمية. وقد شارك 20 كياناً من كيانات الأمم المتحدة في فرقة عمل الأمم المتحدة التي يرأسها موئل الأمم المتحدة وفرقة العمل العالمية المعنية بالحكومات المحلية والإقليمية. وأشارت فرقة العمل إلى أن الحكومات دون الوطنية يمكن أن تعزز فعالية النظام المتعدد الأطراف القائم حالياً لأنها غالباً ما تكون أقرب إلى التداعيات الميدانية التي تفرزها التحديات العالمية، ولأنها تعمل بشكل مبتكر وسريع، وتتمتع بمستويات عالية من الثقة والشرعية بسبب ارتباطها المباشر بالمواطنين. وأشارت فرقة العمل كذلك إلى أن التعاون فيما بين الحكومات المحلية كثيراً ما يستند إلى حل عملي للمشاكل، وهو ما يعزز العمل الجماعي.

7- ويجري حالياً إنشاء الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بالحكومات المحلية والإقليمية، الذي أوصت به *خطتنا المشتركة*، لتمكين ممثلي الحكومات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة والحكومات المحلية من المضي في تجسيد مجموعة الآليات، سعياً لإشراك الحكومات المحلية.

8- وشكّل شهر نيسان/أبريل 2022 علامة فارقة في معالجة العديد من قضايا التنمية الحضرية المستدامة من خلال العمل المتعدد الأطراف، حيث عقد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعاً خاصاً بشأن التوسع الحضري المستدام لاستعراض تقرير الأمين العام الذي يقدم كل أربع سنوات لعام 2022 بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.[1] واستناداً إلى الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عَقد رئيس الجمعية العامة بعد ذلك الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وسجلت 83 دولة عضواً بيانات، وانضمت إليها الدوائر الممثلة في *اللجنة الاستشارية المعنية بالتحضر المستدام* التي أنشأها الرئيس للارتقاء *بالخطة الحضرية الجديدة*: رابطات السلطات المحلية، والمنظمات الشعبية، والرابطات المهنية، والصناعات الخاصة، ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية.

9- وكما ورد في ملخص الرئيس وملحق الإجراءات، أكدت الدول الأعضاء التزامها بالخطة الحضرية الجديدة كإطار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطط العالمية الأخرى. والتزمت بالمضي قدماً في اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالسكن اللائق المقترن بالخدمات الأساسية والتخطيط الشامل للجميع؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والاستدامة البيئية؛ والحد من الأزمات الحضرية والتعافي منها؛ وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والحوكمة المتعددة المستويات؛ والتمويل المستدام للبنية التحتية والخدمات الأساسية الحضرية. وفيما يلي دراسة لدور تعددية الأطراف في تعزيز هذه المجالات ذات الأولوية السياسية الحاسمة.

(1) A/76/639–E/2022/10.

التعددية الشاملة للجميع والفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

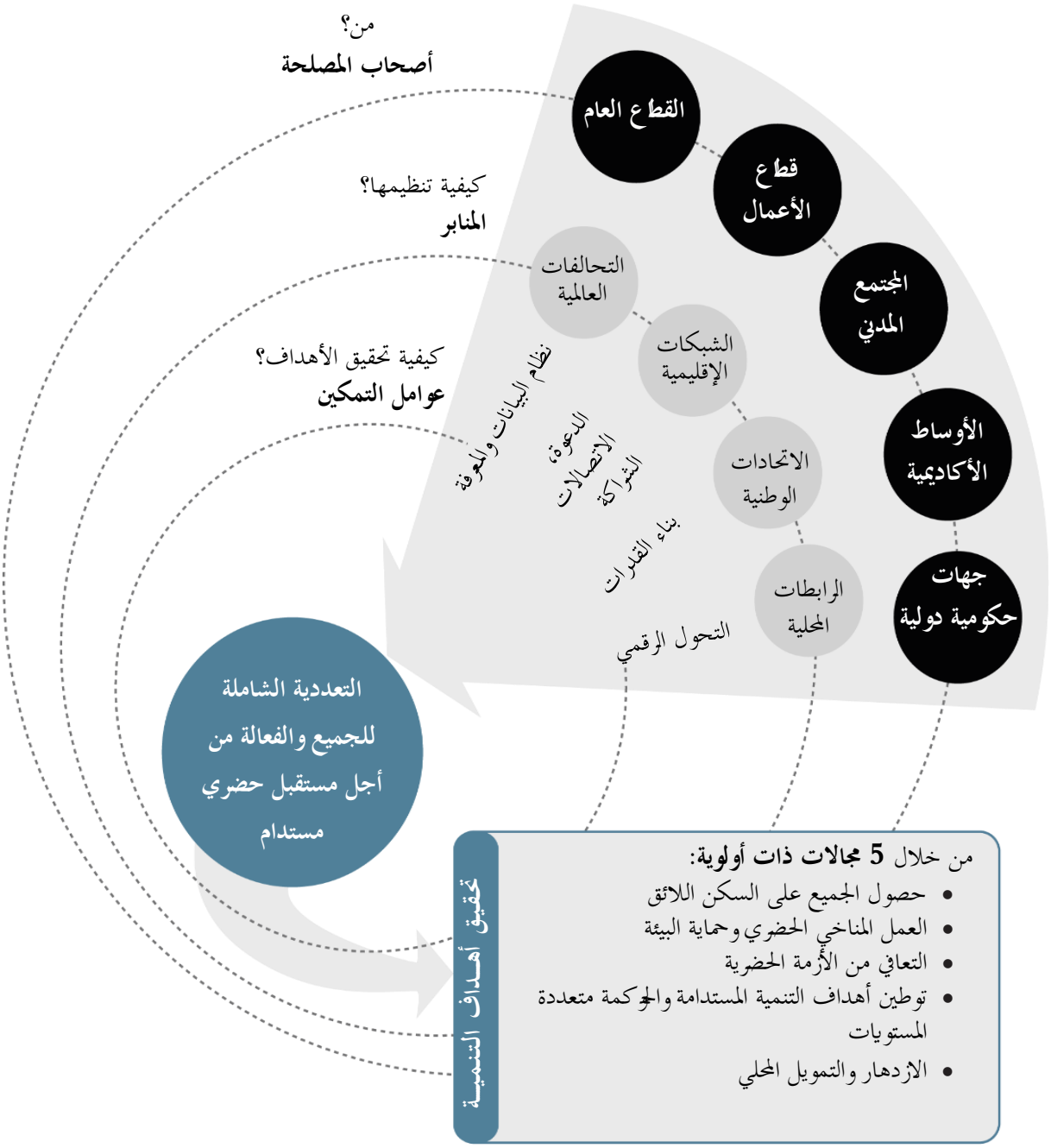

ثانياً- تعزيز التعددية الشاملة للجميع والفعَّالة من أجل التأثير على المجالات ذات الأولوية

10- يُعد العملُ على الصعيد المحلي أمراً لا غنى عنه للتقدم على الصعيد العالمي، سواء فيما يتصل بمعالجة أوجه عدم المساواة، أو بمكافحة تغير المناخ، أو تعزيز السلام والأمن. وخلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، خاطبت الحكوماتُ المحلية والإقليميةُ الدولَ الأعضاء، التي اعترفت من جانبها بالدور الأساسي لهذه الحكومات في العمليات المتعددة الأطراف والتزمت بتعزيز الدعم لإضفاء الطابع المحلي والتحرك نحو تعددية أكثر فعالية وشمولاً للجميع. وسيتطلب ذلك مشاركة أقوى من الحكومات المحلية والإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية في تصميم العمليات، وتنفيذها ورصدها. ويجب دعم الحكومات الوطنية لإقامة شراكات

متعددة المستويات في مجالات الحوكمة، والسياسة العامة والتمويل والقدرات ذات الصلة حتى تتمكن المدن من أداء دورها على المستويات المحلية، والوطنية والعالمية.

11- ويمكن أن يؤدي ربط النظام المتعدد الأطراف بالعمل الحضري المحلي إلى تعزيز السياسات المستدامة طويلة الأجل على المستويين الوطني والعالمي والاستجابة لأولويات المجتمعات، وهو ما يعزز العقد الاجتماعي في المجالات السياساتية الخمسة ذات الأولوية الموضحة أدناه.

ألف- حصول الجميع على السكن اللائق

12- الحق في السكن اللائق معترف به دولياً ويدعم تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة. ويقتضي السكن اللائق، ليس فقط حصول الأفراد والأسر على أربعة جدران وسقف، بل أيضاً الوصول الآمن والمستقر للجميع إلى الطاقة، والمياه والصرف الصحي، والنقل، والمدارس، والتوظيف، والرعاية الصحية، والمساحات الخضراء وغيرها من الخدمات الاجتماعية. فتأمين الحيازة أمر جوهري بالنسبة للسكن اللائق. وباستمرار التوسع الحضري في العالم، فإن الطلب على السكن اللائق – في مواقع ميسورة التكلفة، وآمنة، وقادرة على الوصول إلى الفرص الحضرية والشبكات الاجتماعية – يزداد أضعافاً مضاعفة.

13- ورغم وجود إعلان دولي شامل بشأن السكن اللائق، إلا أن تنفيذه يحتاج إلى منصات متعددة الأطراف وشاملة للجميع تتسم بمزيد من القوة، كما يحتاج إلى استغلال الإمكانات الكاملة للإسكان كمحرك للرفاه والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتحقيق عقد اجتماعي جديد قائم على السكن للجميع.

14- بيد أن العقود الماضية شهدت تخلياً نسبياً للحكومات الوطنية عن سياسات الإسكان، في وقت تفتقر فيه الحكومات المحلية إلى القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الإسكان. وقد تولت المصالح والاستثمارات الخاصة سد الفجوات التي خلفها ضعف قدرات القطاع العام، لكنها فشلت في الغالب الأعم في معالجة مسألة الإسكان للفئات ذات الدخل المنخفض والمهمشة. وما فتئ الوضع يزداد سوءاً بسبب تحول الإسكان إلى شكل من أشكال المضاربة في الاستثمار المالي لأسواق رأس المال العالمية. وقد أدى هذا الوضع، وما اقترن به من هيمنة متزايدة للأسواق المالية المترابطة والعابرة للحدود وضعف اللوائح المالية، إلى تجريد الإسكان عن وظيفته الاجتماعية المتمثلة في توفير مكان للعيش في كرامة، واستقرار وأمن.

15- وتمثل الاتجاه العام في العقود الماضية في النظر إلى أزمة الإسكان باعتبارها مشكلة في جانب العرض يمكن معالجتها ببساطة عن طريق الاستثمار في إنتاج الوحدات السكنية. إلا أن العدد المتزايد من الوحدات السكنية التي لا تزال شاغرة على الصعيد العالمي يدل على أن الأمر ليس كذلك.

16- وبدون النظر نظرةً كليةً في مساهمة السكن اللائق في نظم الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، تضيع فرصٌ حاسمة لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية من خلال برامج الإسكان. فقضية السكن اللائق يجب معالجتها من خلال سياسات كلية شاملة لتسخير إمكانات الإسكان في تقديم فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية، منها تحسين ظروف المعيشة والعمل للفئات ذات الدخل المنخفض والمهمشة، والتخطيط والتصميم الحضري الشامل للجميع، والأحياء المدمجة المتعددة الاستخدامات، والمباني المنخفضة الكربون، وإعادة الاستخدام التكيفي للمباني القائمة. وسياسة الإسكان المضمنة في إطار تخطيط متكامل على مستوى المدينة تشكل أداة فعالة لمعالجة التفاوت المكاني.

17- ولا توجد حالياً آلية شاملة لرصد توفير السكن اللائق. كما أن الغاية 11-1 من أهداف التنمية المستدامة لا تستوعب جميع مكونات السكن اللائق. وفي العديد من البلدان، لا تُجمع البيانات المحلية المصنفة بسبب الافتقار إلى القدرات التقنية وعدم وجود تشريعات تسمح بذلك وتشترطه. ولا يجرى الإبلاغ عن التشرد بشكل منهجي حالياً بسبب عدم وجود تعريف متفق عليه دولياً. وبالتالي، هناك حاجة واضحة إلى منصات متعددة الأطراف وشاملة للجميع لضمان وجود أنظمة مساءلة لجميع الأطراف المعنية في مجال الإسكان فيما يتعلق بالعمل التدريجي للحق

في السكن اللائق. ومن شأن تعددية الأطراف الشاملة للجميع أن تكفل، من خلال تيسير جمع البيانات، وتحسين أساليب وضع أسس المقارنة، والمراقبة، ورصد النجاح وترجمته، أن تؤدي الجهود المنتظمة الرامية إلى تعزيز حصول الجميع على سكن لائق إلى نتائج قابلة للقياس. وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيع الشركات العقارية على الانضمام إلى آلية المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

18- ويمكن للحكومات أن تعمل كموجهة للسوق وأن تدفع بالاقتصاد نحو اعتبار الإسكان كحق وليس كأصل من الأصول، بدلاً من التدخل فقط في حالات فشل السوق. ومن شأن المنبر الشامل المتعدد الأطراف أن يسمح بالتنسيق بين البلدان وبين مختلف مستويات الحكومة بشأن جوانب أزمة الإسكان، المنبثقة عن هيئات حقوق الإنسان والاستعراضات الدورية الشاملة، مثل تصميم وتنفيذ سياسات ونماذج تمويل فعالة، تتجاوز الولايات الوطنية. ومن شأن ذلك أن يساعد على تكييف أدوات السياسة العامة ذات الصلة مع السياق المحلي وتعزيز المعرفة والقدرة المؤسسية لجميع أصحاب المصلحة في مجال الإسكان.

باء- العمل المناخي الحضري والاستدامة البيئية

19- تضطلع المدن بدور أساسي في تقديم الحلول المناخية ووقف تدمير الموائل الطبيعية. وتجابه 70 في المائة من المدن بالفعل آثار تغير المناخ. إذ إن لعواقب تغير المناخ آثار بيئية واجتماعية وصحية عميقة على سكان المناطق الحضرية، والنساء، والأطفال، وكبار السن، وذوي الإعاقة، والفئات المهمشة.

20- وتشير الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، مثل اتفاق باريس، وميثاق غلاسكو للمناخ الصادر عن الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وخطة تنفيذ شرم الشيخ، بشكل متزايد إلى أهمية المدن للعمل المناخي، مع الاعتراف بالحاجة إلى عمل متعدد المستويات وتعاوني يتجاوز المشاركة على المستوى الوطني. وفي الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، عُقد أول اجتماع وزاري على الإطلاق للمؤتمر بشأن التوسع الحضري وتغير المناخ شارك فيه أكثر من 60 دولة عضو، الأمر الذي يشكل خطوة هامة من جانب الحكومات الوطنية في مواءمة العمل الحضري والمناخي متعدد الأطراف. وبالمثل، اعتمدت الدورة الخامسة عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، الذي تضمن الهدف العالمي الأول بشأن الحفاظ على المساحات الخضراء والزرقاء وتخطيطها في المناطق الحضرية، وأيدت خطة العمل بشأن الحكومات دون الوطنية، والمدن، والسلطات المحلية الأخرى من أجل التنوع البيولوجي.

21- وقد سلط أحدث تقرير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الضوء على دور المدن والمجتمعات باعتباره حاسماً في الاستجابة لأزمة المناخ. وفي الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تعهدت الحكومات الوطنية بدعمها لأول مبادرة حضرية تقودها رئاسة مؤتمر الأطراف وهي مبادرة المرونة الحضرية المستدامة للجيل القادم المكرسة لتعزيز العمل المناخي الحضري من خلال الحوكمة المتعددة المستويات، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وتحقيق النتائج. وفي عام 2022، أكد رؤساء حكومات مجموعة السبع، ومجموعة العشرين والكومنولث على أهمية المدن، والتوسع الحضري والعمل المناخي المتعدد المستويات للتنمية المستدامة.

22- وتلتزم الحكومات الوطنية بتعزيز المحتوى المتعلق تحديداً بالتوسع الحضري في السياسات المناخية الوطنية. فبحلول عام 2022، كان لدى 64 في المائة من المساهمات المحددة وطنياً المحدَّثة محتوى حضريٌّ معتدل على الأقل، مقارنة بنسبة 60 في المائة في 2016-2017. وارتفع عدد المساهمات المحددة وطنياً ذات المحتوى الحضري القوي من 14 في المائة إلى 24 في المائة في الفترة نفسها.

23- إلا أن النظام المتعدد الأطراف الحالي غير كافٍ لتنفيذ وتسريع إجراءات الاستدامة البيئية الحضرية وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، إذ لا يوجد حالياً مسار موثوق به لبلوغ عتبة 1,5 درجة مئوية. فاستناد المدن إلى اتفاق باريس غير كاف ويفتقر إلى الاتساق. وتفتقر الأطر المناخية

الوطنية الحالية إلى تفويض لإيجاد آلية للتواصل الهيكلي مع المدن وشبكاتها والجهات الفاعلة غير الحكومية في عملية مؤتمر الأطراف. وإلى جانب تعزيز إدماج المحتوى الحضري في المساهمات المحددة وطنياً، هناك حاجة إلى آلية تنفيذ قوية لترجمة السياسات إلى أفعال وتخصيص التمويل للتنفيذ على المستويين الإقليمي والمحلي.

24- ولا تزال السياسات الوطنية وآليات السوق تحد من التدفقات المالية إلى المدن، حيث لا يصل إلى المستوى المحلي سوى حوالي 10 في المائة من الاستثمارات المناخية الحالية، وهو ما يقل كثيراً عن احتياجات الاستثمار للانتقال إلى بنية تحتية مقاومة لتغير المناخ، ومخففة لآثاره، ومتكيفة معه، وتؤثر إيجابياً في الطبيعة. وكثيراً ما تكون قدرة الحكومات المحلية محدودة فيما يتعلق بإجراء تخطيط إنمائي سليم بيئياً وتنفيذه باستخدام عمليات شاملة للجميع. إلا أن تطبيق اللامركزية في الحصول على التمويل للجهات الفاعلة دون الوطنية دون توافر القدرات الكافية يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية، بالنسبة للموارد الطبيعية والمجتمعات المهمشة مثلاً. لذا يجب هيكلة تمويل المناخ بطريقة تعالج أيضاً الآثار غير المرغوب فيها، مثل الاستغلال التجاري للنظم والخدمات البيئية الحيوية وتقويضها، وعمليات التحسين البيئي والإقصاء المكاني، والتعهيد الخارجي للمخاطر لفئات اجتماعية ومناطق جغرافية معينة.

25- ويجب أن ترسخ المفاوضات والاتفاقات البيئية الدولية بشكل منهجي دور المدن في الاجتماعات الوزارية خلال مؤتمرات الأطراف المقبلة، على سبيل المثال. ويجب أن يصبح الاستثمار في البنية التحتية الحضرية والإقليمية الحساسة للمناخ والتي تُعنى أيضاً بالسكن اللائق، والتلوث، وأزمات الكوكب الأخرى أولوية عالمية مشتركة، كما يجب في الوقت ذاته تلبية احتياجات المجتمعات الأكثر تهميشاً.

جيم- تعزيز التعافي من الأزمة الحضرية

26- مع تزايد تأثير الأزمات على المدن، تحتاج الأطر والأدوات المتعددة الأطراف التي تدعم التعافي إلى التكيف بشكل أكبر مع هذا الواقع والاعتراف بالمدن والحكومات المحلية وأصحاب المصلحة في المناطق الحضرية كأطراف رئيسية للتغلب على الأزمات والحفاظ على السلام. وتثبت المدن والحكومات المحلية والمجتمعات المحلية أنها في حال تمكينها بالقدر الكافي، قدرتها على إحداث تحولات تحويلية في التعافي تؤدي إلى تنمية أكثر استدامة.

27- ويحتاج النظام المتعدد الأطراف إلى زيادة الاستثمار في الدراسات الاستشرافية لأثر الأزمات العالمية على مستوطناتنا البشرية. وكما دعا المنتدى الحضري العالمي الحادي عشر، تحتاج الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف إلى وضع العلوم، والبحوث والبيانات المتعلقة بمستقبل الأزمات الحضرية في متناول الحكومات المحلية لمساعدتها على حشد قدر كبير من الإرادة السياسية والموارد للعمل، وتحويل السياسات والممارسات الأساسية للإسراع بخطى التقدم.

28- إن الأزمات العالمية وتزايد أوجه عدم المساواة يؤدي إلى نزوح وهجرة بمعدلات مرتفعة إلى المناطق الحضرية. وفي المدن التي تعاني أصلاً من ضعف القدرات والموارد، يمكن أن تؤدي هذه الهجرة إلى تزايد التمييز، وبروز المستوطنات غير الرسمية، والافتقار إلى السكن ميسور التكلفة، وتناقص الخدمات الأساسية، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تفاقم التوترات الاجتماعية وارتفاع حدة عدم المساواة.[2] وبمرور الوقت، أثبتت المدن أن الهجرة، إذا أُحسن التخطيط لها وإدارتها، يمكن أن تشكل محركاً للنمو والتنمية الإيجابيين، على النحو المعترف به أيضاً في الخطة الحضرية الجديدة (الفقرة 28).[3] ويكمن التحدي في التعامل مع الصدمات الحادة للنزوح السريع، والتي تتطلب أدوات سياساتية، وتخطيطية وتمويلية لخلق القدرة الاستيعابية اللازمة مع احترام حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وتعزيز التماسك الاجتماعي.

29- ويمكن أن يؤدي الفهم الأفضل لأنماط التوسع الحضري المتغيرة، التي يتسبب فيها أو يعجل بها النزوح والهجرة، إلى دعم استراتيجيات التوسع الحضري الاستباقية والاستثمارات التي تساعد على استقرار السكان وتعزز

(2) Available at strategic_plan_2020-2023.pdf (unhabitat.org), pp. 45 and 46.

(3) Available at nua-english.pdf (unhabitat.org).

النمو في الوقت ذاته. وتسلّم خطة عمل الأمين العام بشأن التشرد الداخلي بأن التشرد الداخلي ظاهرة حضرية آخذة في التزايد. ويجب أن ينظر إلى المدن على أنها نظام بيئي غني يمكنه، إذا جرى تزويده بالموارد الكافية، أن يساهم في حل تحديات النزوح. وتنطوي استراتيجيات التوسع الحضري الاستباقية هذه على إيجاد إدارة متعددة المستويات تتسم بمزيد من الفعالية، وتركز على تأمين الحيازة، والتخطيط الحضري وإدارة الأراضي، والحصول على التمويل. وينبغي أن تستند التحويلات المالية المقدمة من الحكومات الوطنية إلى الحكومات المحلية لدعم تقديم الخدمات إلى أرقام السكان الفعلية وتوزيعها المكاني، بما يشمل النازحين واللاجئين والمهاجرين، بدلاً من بيانات التعدادات السكانية القديمة.

30- وقد شاب البطءُ عمليةَ تصحيح المسار التي تقوم بها الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والحكومات الوطنية بالانتقال من الاستجابة الريفية إلى استجابة مصممة خصيصاً للأزمات الحضرية المعقدة. وعلى مستوى السياسات، توفر كل من الخطة الحضرية الجديدة، والميثاق العالمي للاجئين، والميثاق العالمي للهجرة الأساس لسبل جديدة أكثر تكاملاً للاستجابة لتحركات السكان في جميع أنحاء العالم. ويمكن للحكومات المحلية، ورابطاتها وشبكاتها أن تساعد في تحقيق أهداف الخطط العالمية هذه إذا أعطيت دوراً في تصميم الاستجابات وتنفيذها وأدرجت في آليات متعددة الأطراف مصممة خصيصاً لهذا الغرض. ويجب أن تكون المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الأهلية جزءاً من إضفاء الطابع المحلي على الاستجابة الإنسانية لدعم الإجراءات الحكومية. والشبكات، مثل التحالف العالمي لمواجهة الأزمات في المناطق الحضرية، هي الجهات المناصرة لهذه المسألة والمنظمة لاجتماعاتها في إطار النظام المتعدد الأطراف.

31- وقد ركزت جهود الاستجابة المتعددة الأطراف للأزمات والتعافي على دعم الحكومات الوطنية عبر تزويدها بالتقييمات وأطر التعافي الوطنية. إلا أن الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني ينبغي أن تُستكمل بأطر حضرية تدعم التعافي في مختلف مراحله. ذلك أن أطر التعافي الحضري تدعم تنفيذ تدخلات التعافي من خلال توضيح ترتيبات الحوكمة المؤسسية والمتعددة المستويات فضلاً عن السياسات والخطط وآليات التنسيق وأدوات التمويل. وإلى جانب مجموعة أدوات التنميط الحضري، وهو أداة تقييم متكاملة تستند إلى المناطق[4]، تضع هذه الأطر الأساس للمرونة الحضرية على المدى الطويل. ويُستخدم إطار التعافي الحضري، وهو أداة تعمل عبر مختلف أوجه العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، بنجاح في التعافي الحضري في العديد من المدن في سوريا، ولبنان والعراق. فهذا الإطار يساعد على تنفيذ *الخطة الحضرية الجديدة* في حالات الأزمات، وبالتالي تسريع تنفيذ الخطط العالمية الأخرى.

دال- إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والحوكمة المتعددة المستويات

32- يشير إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة إلى عملية ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى واقع ملموس على المستوى المحلي بطريقة متسقة مع أطر التنمية الوطنية وأولويات المجتمع المحلي. فإضفاء الطابع المحلي هو المكان الذي يلتقي فيه المحلي بالوطني والعالمي في عملية ذات اتجاهين يعزز كل منهما الآخر تُعنى بالعمل الإنمائي، وهو ما يؤدي إلى تمكين المجتمعات وخلق بيئة مواتية للحكومات المحلية والإقليمية في نفس الوقت.

33- وقد خطت المدن والحكومات المحلية والإقليمية خطوات كبيرة في إنشاء عمليات فعالة لإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة تساهم في الحركة العالمية للتنمية المستدامة. وقد حدث هذا في الغالب من خلال تعاون الأقران بين المدن والرابطات التابعة لها. وقد تمت ترجمة إضفاء الطابع المحلي إلى (أ) إذكاء الوعي والمشاركة المجتمعية؛ (ب) الابتكار في مجال البيانات، ورصدها والإبلاغ عنها؛ (ج) تعميم أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الاستراتيجي وصياغة السياسات؛ (د) الميزنة والتمويل اللذين يتواءمان مع أهداف التنمية المستدامة؛

(4) For more information on urban recovery frameworks and the Urban Profiling Toolbox see https://unhabitat.org/sites/default/files/2021/03/toolbox_v11.pdf.

(هـ) الشراكات المبتكرة عبر مختلف قطاعات ومستويات الحوكمة. وقد دعم موئل الأمم المتحدة، إلى جانب كيانات أخرى من منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، حركة إضفاء الطابع المحلي منذ إقرار خطة عام 2030 وأول استعراض محلي طوعي أجرته مدينة نيويورك في عام 2018. وقد وضعت حركةُ إضفاء الطابع المحلي الحكومات المحليةَ والإقليمية في قلب العمليات المتعددة الأطراف مانحةً بذلك صوتها وسُبل عملها قوة كبيرة جداً. ويجري تنفيذ الدعم المتكامل الذي يقدمه موئل الأمم المتحدة لإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة من خلال المشاريع المحلية، والبرامج القطرية والشراكات الدولية، وهو الدعم الذي يرتكز على *الإطار العالمي للرصد الحضري*، و*الاستعراضات المحلية الطوعية*، ودورة دعم مدن أهداف التنمية المستدامة[5]. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك موئل الأمم المتحدة في قيادة التحالف Local2030 ، وهو منصة تعمل على مستوى كامل منظومة الأمم المتحدة لدعم إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة (انظر الفرع الرابع).

34- لقد عملت المدن على توليد قدر كبير من المعرفة والابتكار على الصعيد المحلي استرشدت بهما الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فمن خلال إنشاء اللجنة المعنية بنظام الموازنة التشاركية للمواطنين مثلاً، قامت مدينة سوون (كوريا الجنوبية) بتمكين المواطنين من المشاركة في تخصيص أموال تنمية المشاريع على مستوى المدينة. كما أن الاستعراض المحلي الطوعي لولاية هاواي (الولايات المتحدة الأمريكية) يستند إلى لوحة متابعة ''ألوها+'' (Aloha+)، وهي منصة للبيانات المفتوحة وأصحاب المصلحة المتعددين تتجلى فيها الملكية المشتركة والتعبئة الاجتماعية المدعومة برؤية مشتركة للمجتمع. وتؤيد مدينة بوغوتا (كولومبيا) إنشاء المدينة الراعية التي تُدمج استراتيجيات لتمكين المرأة في التخطيط الحضري وتقديم الخدمات عن طريق إنشاء أجنحة رعاية. ووضع الاستعراض المحلي الطوعي لعَمَّان الكبرى (الأردن) معايير جديدة تتمثل في كونها قائمة على الأدلة، وشاملة، وتشاركية وقابلة للتنفيذ. وهذا الاستعراض هو أحد أوائل الاستعراضات المحلية الطوعية التي تستخدم الإطار العالمي للرصد الحضري.

35- وتمثل عملية إضفاء الطابع المحلي والحوكمة المتعددة المستويات سبيلاً لتعزيز الاتساق بين مجالات السياسات، والتكامل بين القطاعات، والتعاون بين الجهات الفاعلة المجتمعية وفيما بين جميع مجالات الحكم، واستمرارية العمل الإنمائي بما يتجاوز الولايات المحددة المدة وجداول الأعمال السياسية القصيرة الأجل. وتتباين أنظمة الحوكمة المتعددة المستويات من بلد إلى آخر – كما تتباين طبيعة اقتصاد المدن المختلفة وأدوارها على امتداد السلسلة الإقليمية. وحددت دراسة حديثة أجراها موئل الأمم المتحدة درجات مختلفة من التقدم استناداً إلى مدى الطابع المؤسسي والتعاون المتعدد المستويات. ففي فنلندا، أصبحت الحوكمة المتعددة المستويات أكثر فعالية من خلال ربط الاستعراض الوطني الطوعي للبلاد بالاستعراضات المحلية الطوعية لمدن هلسنكي، وإسبو وتامبيري. وقد أدى ذلك إلى تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة على صعيد الدولة والحكومة المحلية وعلى الصعيد غير الحكومي، كما أدى إلى زيادة الدعم المالي والقانوني لجهود إضفاء الطابع المحلي التي تقوم بها المدن. وهناك مدن وحكومات وطنية أخرى أصبحت الآن تستلهم الشراكة الاستراتيجية القائمة بين فنلندا وموئل الأمم المتحدة.

36- ولكي يكون النظام المتعدد الأطراف شاملاً، فإنه يحتاج إلى النظر في جميع مكونات المجتمع ومجالات الحكومة. إذ إن جعل النظام المتعدد الأطراف يرتكز على عمليات التوطين، وتمكين الحكومات المحلية وشبكات القواعد الشعبية والمهنية والأوساط الأكاديمية يمكنُه أن يعزز السياسات طويلة الأجل على المستويين الوطني والعالمي ويستجيب لأولويات المجتمع المحلي، وهو ما يعني إعادة بناء العقد الاجتماعي.

37- ورغم التقدم غير المسبوق الذي أحرز في الاعتراف بمركزية التوطين، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. إذ لا توجد أطر تعاونية ومعيارية وموارد كافية لدعم عمليات التوطين. ولتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، يجب على النظام المتعدد الأطراف تعزيز الحلقات المثمرة التي تربط الأدلة برسم

(5) Available at https://www.sdg-cities.org/..

السياسات والتخطيط، والتمويل وبرامج العمل. ومبادرة *مدن أهداف التنمية المستدامة* تضع أساساً لهذه الحلقات المثمرة وعوامل التمكين الخاصة بها.

هاء- تحقيق الرخاء والتمويل المحلي

38- للمدن أهمية اقتصادية لن نوفيها حقها مهما أكّدنا عليها. إذ يعتبر البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة أن إنتاج أكثر من 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يتحقق في المدن. وعليه، فإن تحقيق التوسع الحضري الفعال والشامل للجميع والمستدام هو أحد أكثر الطرائق المباشرة لتعزيز التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، لم تتناول سياسات التنمية الاقتصادية الدولية والوطنية مسألة التوسع الحضري المستدام بوصفه محركاً للرخاء والتنمية الاقتصادية إلا في الآونة الأخيرة. والحال أن المدن الجيدةَ التخطيط والآمنة والتي يمكن الوصول إليها، والميسورة التكلفة والصالحة للعيش فيها لجميع سكانها لا يزال الإقرار بأنها تمثل منفعة عامة عالمية بعيداً جداً.

39- ولكي يتحقق ذلك يتطلب الأمر تسخير ما ينطوي عليه التوسع الحضري من قدرات في إيجاد المزيج المناسب من استخدامات الأراضي وتعزيز استراتيجيات الاستثمار التي تعالج أوجه التفاوت التاريخية بين المناطق داخل البلدان. أما على مستوى البلديات، فسيشمل ذلك توليد إيرادات محلية للاستثمارات العامة في البنية التحتية والخدمات الأساسية وتنفيذ سياسات إعادة التوزيع بحيث تؤدي الثروة المنتجة في المدن إلى رخاء مشترك وإلى استدامة بيئية.

40- وتدعو مؤتمرات الموئل الثلاثة منذ عام 1976،[6] وكذلك الخطة الحضرية الجديدة وخطة عمل أديس أبابا، إلى توفير موارد إضافية لتعزيز الإمكانات الاقتصادية التي تنطوي عليها المدن. ورغم هذه الدعوات، ثمة صعوبات جمة تعترض تمويل التوسع الحضري المستدام، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بوجه عام. ويؤدي ذلك إلى عدم تلبية الاحتياجات من الاستثمار الحضري، ومن ثم إلى جعل المدن غير متكافئة ومزدحمة وملوثة وسيئة الصيانة ومكلفة، وهو ما يثبِّط الاستثمار ويحرم الأقليات المهمشة والفئات ذات الدخل المنخفض من حقوقها. وتؤدي الفجوة في الاستثمار كذلك إلى الإبقاء على هياكل التمييز وإلى إعاقة تحقيق مكاسب التنمية الوطنية التي تنطوي عليها عملية التوسع الحضري المستدام.

41- ولمعالجة العجز المالي الذي تعاني منه المدن، يحتاج صانعو القرار إلى إدراك أهمية تمويل التنمية الحضرية ضمن أطر التنمية الوطنية والاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الخارجية. ويتعين على الحكومات الوطنية أن تخوّل الحكومات دون الوطنية سلطة تحصيل الإيرادات والاستثمار في رأس المال البشري، والترتيبات المؤسسية، والأطر التنظيمية بغية تمكين الحكومات المحلية من تعبئة المصادر المحلية للإيرادات. ويتعين عليها أيضاً توفير تحويلات مالية للحكومات على المستوى دون الوطني التي تعاني من شح الموارد، بما في ذلك المدن الصغيرة والمتوسطة والمدن التي تشهد نمواً سريعاً، استناداً إلى آليات رقابة قوية لضمان الفعالية في تنسيق الموارد المالية الإضافية وتحقيق نتائج إيجابية على صعيد التنمية.

42- ففي عالمنا الذي يغلب عليه الطابع الحضري حيث تتزايد أوجه عدم المساواة، يُعدّ التخطيط الاستباقي المبتكر وإدارة الاستثمار الحضري والإقليمي طويل الأجل بمثابة آليات أساسية للحد من الفقر وعدم المساواة وتسريع عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويمكن للمدن، لا سيما المدن السريعة النمو، أن تسخر الفوائد المرتبطة بزيادة الجوانب الاقتصادية للتجمعات الحضرية شريطة أن تقوم بإصلاح نظم التخطيط على النحو المنصوص عليه في الخطة الحضرية الجديدة، وقبلها، في المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري. ويمكن تحقيق ذلك باعتماد الخيارات الصحيحة في مجال التخطيط والتصميم ذات الصلة بالكثافة والاستخدام المختلط والاتصال الالكتروني. ويلزم تمكين المدن من تقييم الانعكاسات المالية وإنفاذ التدابير الوقائية، مسنودة في

(6) United Nations Conference on Human Settlements (Habitat I) in 1976, United Nations Conference on Human Settlements (Habitat II) in 1996, United Nations Conference on Housing and Sustainable Urban Development (Habitat III) in 2016.

ذلك باتفاقات متعددة الأطراف ومعايير دولية. وهذا الأمر يكتسي أهمية بالغة، إذ بدون شروط لمضاعفة القيمة العامة للاستثمارات العامة، على سبيل المثال، يمكن للاستثمارات الخاصة والعامة على السواء أن تزيد من أوجه عدم المساواة وأن تتسبب في آثار خارجية سلبية، مثل التدهور البيئي، وفي الوقت نفسه تعجز عن تحقيق النتيجة المتوخاة وتثبط خيارات التمويل المحلية الشاملة.

43- لقد شهد العقد الماضي استثماراً ثنائياً متجدداً في تطوير الممرات وفي البنية التحتية للنقل، لا سيما في جنوب الكرة الأرضية. وتحتاج الحكومات المحلية إلى مستوىً أفضل من القدرات للشروع في عمليات مثمرة متعددة المستويات حيث تستخدم هذه الحكومات مجموعة متنوعة من طرائق التمويل المتاحة، وتجميعها وترتيبها وتنسيقها استراتيجياً لصالح الاقتصادات المحلية وتعزيز المساواة.

44- وتوجد المؤسسات المتعددة الأطراف في وضع جيد يسمح لها بتيسير الجهود التي تبذلها البلدان والمدن لتسخير القدرات التي ينطوي عليها التوسع الحضري المستدام من أجل إحداث تغيير حقيقي. وسيتطلب ذلك وجود أطر تنسيقية جيدة كفيلة بدمج الخدمات الاستشارية التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال السياسات وأدوات الإقراض التي تقدمها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية. وبإمكان العمل المنسق المتعدد الأطراف أيضاً أن يخفف من حدة المضاربة العقارية ويحفز المدن على توزيع الموارد بمزيد من الإنصاف. وعلاوة على ذلك، يمكن لهذا العمل أن يهيئ الظروف لأسواق رأس المال العالمية والمؤسسات المالية المحلية لدعم مطابقة المشاريع في المدن بتمويل خاص،() ولتبادل البيانات المتعلقة بمصادر الإيرادات بين المدن.

45- وفي نهاية المطاف، يحتاج وجود تعددية شاملة للجميع إلى تيسير تدفقات التمويل المناسبة نحو التنمية الحضرية من مجموعة متنوعة من المصادر، استناداً إلى بيانات شفافة وتحليلات محايدة للأثر المحلي. وينبغي ألا يقاس نجاح التمويل والاستثمار الحضريين من حيث الإنتاجية فحسب، بل ينبغي أن يقاس أيضاً بما يحدثه من أثر على المساواة والإدماج ونوعية البيئة، تماشياً مع التقدم الإقليمي والاجتماعي على النحو المحدد في الخطة الحضرية الجديدة.

ثالثاً - تعزيز عوامل التمكين الرئيسية للتوسع الحضري المستدام من خلال تعددية شاملة للجميع وفعالة

ألف- نظم البيانات والمعرفة

46- لا تزال قاعدة الأدلة اللازمة لتتبع الاتجاهات الحضرية العالمية لتوجيه الاستجابات على صعيد السياسات ضعيفة. وقد كانت التقارير الوطنية عن تنفيذ *الخطة الحضرية الجديدة* غير كافية هي الأخرى، كما هو مفصل في التقرير المرحلي *للخطة الحضرية الجديدة* (HSP/HA/2/5). وتتطلب معالجة هذه التحديات تعاوناً واستثمارات متعددة الأطراف، بالنظر إلى ضخامة العمل الذي تتطلبه عملية إحداث ثورة في بيانات ومؤشرات المدن والمناطق الحضرية ومدى تشعبها. ويعد *الإطار العالمي لرصد المناطق الحضرية* الذي أقرته اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة خطوة في هذا الاتجاه، حيث يوفر نقطة دخول متماسكة لتتبع التقدم المحرز في وقت واحد لتنفيذ *الخطة الحضرية الجديدة* وتحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة والغايات المتعلقة بالمناطق الحضرية من أهداف التنمية المستدامة. ويسمح هذا الإطار باتباع نهج مشترك لرصد الأبعاد الأساسية للتنمية الحضرية على الصعيد العالمي باعتبارها أساساً للتوجيه والعمل المشتركين في مجال السياسات. وبفضل التعاون المتعدد البُلدان بشأن تحسين توفر مؤشرات الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، يجري الآن تصنيف معظم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الـ 12 ضمن المستوى الثاني، علاوة على تصنيف ثلاثة مؤشرات ضمن المستوى الأول[7]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بناء قدرات الدول الأعضاء على الاستخدام الفعال

(7) To facilitate the implementation of the global indicator framework, all indicators are classified by the Inter-agency and Expert Group on Sustainable Development Goals into three tiers based on their level of methodological development and the availability of data at the global level. Please visit the United Nations Statistics Division website https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/ for more information.

لمنصة الخطة الحضرية من شأنه أن يوفر منبراً للإبلاغ وتحليل الاتجاهات وطنياً بشأن الخطة الحضرية الجديدة تحليلاً متسقاً ومستمراً.

47- وجرى أيضاً تعزيز رصد المدن باتفاقيات عالمية بشأن كيفية تحديد المدن والمناطق الحضرية والمناطق الريفية ما يسمح بإنتاج بيانات قابلة للمقارنة لمختلف غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمناطق الحضرية ومؤشرات الرصد الحضري العالمية. ويُتيح هذا النهج على المستوى العالمي لقياس التوسع الحضري المستدام رصداً عالمياً منتظماً لأداء النظم الخاصة بالمدن والإبلاغَ عنه. وبحلول عام 2023، يجري دعم 40 بلداً لتحديث بياناتها الحضرية واستحداث مقاييس باستخدام تعاريف المدن والمناطق الحضرية والريفية العالمية. وتبين نتائج هذه العملية أن العديد من البلدان تشهد توسعاً حضرياً أكبر مما كان يعتقد في وقت سابق. وهذا بدوره يدعو إلى استعراض استراتيجيات التنمية الحضرية والريفية القائمة لضمان المواءمة المستنيرة مع نمط التوسع الحضري.

باء- أنشطة الدعوة والشراكات

48- تتطلب التحديات الحضرية الحالية تغييرات منهجية تتجاوز قدرات فرادى الدول أو المدن أو الصناعات أو المنظمات. ومثل هذه التغييرات ممكنة عندما يتحد أصحاب المصلحة ويطالبون بالتصرُّف، كما حدث في أنشطة الدعوة بشأن تغير المناخ، التي استحوذت على قلوب وعقول الكثيرين وتحولت إلى مطالبة بالتصرُّف لإنقاذ الموائل الطبيعية والبشرية. ومثل هذا الانسجام والإلحاح مطلوبين لمنح الأولوية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

49- وقد أثبتت منصات وفعاليات شراكات موئل الأمم المتحدة، مثل المنتدى الحضري العالمي، ومنصة الخطة الحضرية، والحملة الحضرية العالمية، وأكتوبر الحضري، ومؤسسة المجموعة الاستشارية لأصحاب المصلحة التابعة لموئل الأمم المتحدة، أنها تتيح فرصاً متينة للدعوة المشتركة والحوارات البناءة، وتساعد على سد الفجوة على صعيد الاتصال بين الفئات المستهدفة المتنوعة للخطة الحضرية الجديدة. ثم إن الحوارات المستمرة بشأن السياسات والتبادل بشأن الحلول الفعالة تساهم في الرؤى المشتركة وبناء توافق في الآراء لدعم التعددية الشاملة للجميع في أوقات الأزمات العالمية. فعلى سبيل المثال، قام أكثر من 200 من أصحاب المصلحة، في الدورة الأولى لجمعية موئل الأمم المتحدة المعقودة في عام 2019، بوضع واعتماد اتفاق أصحاب المصلحة الجديد من أجل الخطة الحضرية الجديدة، الذي عزز الشراكات والأولويات الجامعة لعدة جهات من أصحاب المصلحة.

50- ولجعل المجموعات المتنوعة تتصرف بشكل حاسم في مواجهة التحديات التي تعترض التوسع الحضري المستدام، من المهم تعلم كيفية بناء استراتيجيات الاتصال وقدرات المشاركة العامة للحكومات المحلية والمهنيين الحضريين. وتساعد حملات إذكاء الوعي بالموضوعات الرئيسية باستخدام قصص مقنعة وعروض بيانات وأدلة موثوقة على المشاركة في العمل وتحفيزه. وأثبت تجمع المفكرين الحضريين، الذي تقوده الحملة الحضرية العالمية وتظاهرات تفاعلية أخرى، مثل مختبرات الاستماع الحضرية أو الاستوديوهات الحضرية، قوته في ربط مجموعات المصالح وجمع المدخلات.

جيم- بناء القدرات

51- يواجه جميع أصحاب المصلحة المشاركين في إدارة المناطق الحضرية تحدٍّ يتمثل في اتجاهات التنمية العالمية. وهي تتطلب الاستفادة من مناهج مبتكرة وفعالة ومرنة وذات صلة بالسياق إزاء إدارة المدن وتشكيلها. بيد أن ثمة فجوة هائلة في قدرة التخطيط الحضري في المناطق التي تشهد توسعاً حضرياً سريعاً. وبينما تتمتع البلدان المتقدمة بمخطِّط واحد لكل ألف إلى 3 آلاف شخص، فإن البلدان النامية عادة ما يكون لديها مخطط واحد فقط لكل 80 ألف إلى 100 ألف شخص. وتمثل معالجة هذه الفجوة في القدرات على المستوى المحلي أولوية لتحقيق الخطة الحضرية الجديدة. وبالتزامن مع ذلك، يجب تلبية احتياجات المدن الثانوية والمتوسطة من القدرات فيما يتعلق بالبيانات والتحليلات الحضرية، ورسم السياسات القائمة على بيانات موثوقة، والعمليات التشاركية الشاملة، وإدارة الإيرادات من مصادرها الخاصة.

52- وتحدد استراتيجية موئل الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات المشاركة المعززة مع مؤسسات المعرفة والتدريب وكذلك الجامعات باعتبار ذلك عاملَ تمكين لبناء القدرات بشكل متزايدٍ ومبتكرٍ. وبالفعل، فإن التعليم العالي والتدريب المهني يكتسيان أهمية قصوى في زيادة قدرات المهنيين الحضريين، لا سيما عندما تكون هناك حاجة إلى استجابة فورية ومكيّفة بحسب الحاجة.

53- ويتيح التحول الرقمي فرصة فريدة للاستفادة من الابتكار في الطريقة التي نصمم وننقل بها المعلومات والمعرفة الأساسية، أو لتعزيز التعلم من الأقران من خلال أدوات التعاون والتعلم. ويتعين إنتاج المعرفة بصورة مشتركة من خلال البحث التشاركي والتعلم مع شتى المجتمعات، الأمر الذي يضمن اتباع نُهُج شاملة تنبع من القاعدة تستند إلى حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المجتمع.

54- وبجعل المعرفة العملية والابتكارية في المتناول على نحو أكثر، ستتمكن البلدان والمدن والمجتمعات المحلية من إيجاد حلول مناسبة وفعالة من حيث التكلفة. وفي الدورة 11 للمنتدى الحضري العالمي (كاتوفيتشي، بولندا)، بيّنت المحادثات مع الأوساط الأكاديمية الحاجة إلى زيادة مراعاة التنوع الإقليمي في تبادل المعرفة والبحوث.

55- ويمكن لمنصات تبادل المعرفة المتعددة الأطراف أن تضطلع بدور رائد في تحديد الثغرات الموجودة في القدرات وتطوير برامج واسعة النطاق لبناء القدرات تتيح أدواتٍ ومهارات مكيّفةً بحسب احتياجات أصحاب المصلحة في المناطق الحضرية. فعلى سبيل المثال، يعمل موئل الأمم المتحدة بالاشتراك مع مبادرة الكومنولث للمدن المستدامة لتنفيذ دعوةٍ إلى العمل من أجل توسع حضري مستدام تبحث في سُبل سد الفجوة في القدرات دعماً للإعلان بشأن التوسع الحضري المستدام الذي اعتمده رؤساء دول الكومنولث في عام 2022. وتستند المبادرة التي تشمل 56 بلداً إلى نتائج دراسة استقصائية عن مهن البيئة المبنية التي أثبتت وجود نقص حاد في القدرات المهنية في العديد من بلدان الكومنولث التي تشهد توسعاً حضرياً سريعاً.

دال- التحول الرقمي – النُّظُم والعمليات

56- لقد أصبح الربط الرقمي والتكنولوجيات والبيانات عناصر ذات أهمية متزايدة في الشؤون المتعددة الأطراف. ويعتبر التحول الرقمي الآن أحد الاتجاهات الرئيسية في العالم، إلى جانب تغير المناخ والتوسع الحضري. وقد أصبحت التهديدات الرقمية أيضاً جزءاً مهماً من التحديات التي تواجه الأمن العالمي.

57- ففي عام 2018، عقد الأمين العام للأمم المتحدة اجتماعاً لفريق رفيع المستوى معني بالتعاون الرقمي للتوصية بالكيفية التي يمكن أن يعمل بها المجتمع الدولي معاً لتحسين استخدام التقنيات الرقمية والتخفيف من المخاطر، وهي التوصيات التي جمعت في التقرير المعنون ''عصر الترابط الرقمي'' (A/74/821). وفي عام 2020، أوصى الأمين العام المجتمع الدولي، في ''خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي''، باتخاذ إجراءات للمساعدة فيما يكفل لجميع الأشخاص الاتصال والاحترام والحماية في العصر الرقمي.

58- ويتيح التحول الرقمي فرصاً لتقديم الخدمات المحلية بمزيد من الفعالية، وفي الوقت نفسه تحسين التخطيط الحضري وسبل التنقل. غير أن الرقمنة تطرح أيضاً تحديات تتعلق بالأمن والمراقبة والمعلومات المضللة وعدم المساواة. لقد تركت 'الفجوة الرقمية' العديد من البلدان والمدن والناس خلف الركب في ظل تزايد تحوّل الاقتصاد العالمي إلى الرقمنة. وينبغي للتدقيق الرقمي، الذي تتولى تيسيرَه منصات مختصة متعددة الأطراف، أن يتساءل كيف يمكن لقطاعات مختلفة من المجتمع، مثل الفئات المهمشة من النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، الاستفادة من الخدمات الرقمية.

59- وقد التزمت الدول الأعضاء، بمقتضى الخطة الحضرية الجديدة، باعتماد نهج للمدن الذكية يكون متكاملاً وشاملاً للجميع. ومنذ ذلك الحين، جرى إطلاق العديد من الحوارات المتعددة الأطراف بشأن المدن الذكية، بما في ذلك مبادرة ''متحدون من أجل مدن ذكية مستدامة''، وهي شبكة تعاونية من أجل مدن ذكية، يشترك في قيادتها الاتحاد الدولي للاتصالات وموئل الأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وتحالف المدن الذكية

لمجموعة العشرين، يتولى المنتدى الاقتصادي العالمي تنسيق أعمالها. ويذكر بحث حديث أجراه موئل الأمم المتحدة أن العديد من المدن تكافح لمواكبة وتيرة الرقمنة. فهي تواجه تحديات منها عدم وجود إدارة متكاملة للمدن بوصفها شرطاً أساسياً لتطوير نظام رقمي فعال، وعدم وجود استراتيجيات رقمية مجدية، والقصور في القدرة على شراء وطرح وإدارة التكنولوجيات الجديدة اللازمة لضمان قابلية الأنظمة الرقمية للتشغيل البيني وشمولها للجميع.

60- وتقتضي طبيعة الرقمنة السريعة التطور من المدن المشاركة بهمّة في عمليات صناعة القرار والتصميم لضمان وصول فوائد الرقمنة إلى الجميع. وقد وضعت دول مثل ألمانيا ورواندا والبرازيل مواثيق وطنية للمدن الذكية لتوجيه الرقمنة على المستوى المحلي. غير أن العديد من الدول الأعضاء لا تزال في بداية الطريق. ويمكن للإرشادات الدولية بشأن المدن الذكية التي يكون محورها الإنسان أن تساعد البلدان والمدن على بناء القدرات الرقمية، وتوفير التكنولوجيا المناسبة، ووضع آليات حوكمة رقمية فعالة وشاملة موضع التنفيذ، واعتماد سياسات مناسبة تكفل إحداث تكنولوجيات المدن الذكية تأثير إيجابي على حياة الناس.

61- وتكتسي عملية التعاون الرقمي المتعددة الأطراف التي تراعي احتياجات الحكومات المحلية من خلال هياكل حوكمة فعالة متعددة المستويات أهمية بالغة لضمان مساهمة التحول الرقمي في التوسع الحضري المستدام والشامل للجميع. ومما يعد أمراً جوهرياً لهذا المسعى الالتزامُ بالمبادئ المتعلقة بالمنافع العامة الرقمية والشمول الرقمي والقدرة الرقمية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والأمن الرقمي والذكاء الاصطناعي.

رابعاً- الفرص الممكنة لتوسيع نطاق التعددية الشاملة للجميع والفعالة للنهوض بولاية موئل الأمم المتحدة

ألف- التحالف Local2030

62- أُطلق التحالف Local2030 أثناء الدورة 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة في أيلول/سبتمبر 2021. وهو يمثل المنصة والشبكة المعتمدة على مستوى منظومة الأمم المتحدة لدعم وتسريع عملية إضفاء الطابع المحلي على خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتيح هذا التحالف مساحة مشتركة لحشد الجهات الفاعلة المحلية في كل مكان وإشراكها وتمكينها، وربط جهودها بعملية وضع السياسات الوطنية.

63- أما داخل منظومة الأمم المتحدة، فيساعد التحالف Local2030 كيانات الأمم المتحدة على توسيع شراكاتها مع الجهات الفاعلة المحلية، لا سيما الحكومات المحلية والإقليمية ورابطاتها وشبكاتها. ومن ثم، فإن التحالف Local2030 يعمل على تعزيز الإجراءات المنسقة عمودياً وأفقياً في النظام المتعدد الأطراف سعياً لتحقيق الخطط الإنمائية العالمية.

64- ويتضمن عمل التحالف Local2030 ثلاثة مجالات هي: (أ) أنشطة الدعوة، لزيادة المشاركة في عملية إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي والوطني والمحلي؛ (ب) العمل، لضمان اتباع نهج متسق وذي أولوية لإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك البرمجة المشتركة والتمويل؛ (ج) الرصد والإبلاغ عن مدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك النهوض بالاستعراضات المحلية الطوعية ودعمها لآليات الإبلاغ الوطنية عن أهداف التنمية المستدامة. ويدعم التحالف ''نافذة التوطين'' الجديدة التابعة للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، والتي ستتيح تمويلاً تحفيزياً للجهات الفاعلة المحلية وتقدم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة في الميدان، من خلال المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة.

65- ويشغل موئل الأمم المتحدة منصب الرئيس المشارك الدائم للتحالف ولأمانته. ويتلقى عمل التحالف ونافذة إضفاء الطابع المحلي الدعم من إسبانيا التي تعد في حد ذاتها نموذجاً للحوكمة المتعددة المستويات ولإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، من خلال نهج يشمل المجتمع بأكمله والحكومة بأكملها تشارك فيه الحكومة الوطنية، وإقليم الباسك، ومدينة بلباو، وبنك بلباو بيزكايا كوتكسا.

باء- التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية

66- جاء في قرار الجمعية العامة 77/173، أن الجمعية العامة ''تشجع موئل الأمم المتحدة على التعجيل بتنفيذ استراتيجيةِ التنمية الحضرية المستدامة القائمةِ على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وذلك لتيسير التنسيق فيما بين الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لضمان تقديم دعم فعال للبلدان في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والأبعاد الحضرية والمتصلة بالمستوطنات البشرية من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.'' كما أنها ''تهيب بموئل الأمم المتحدة أن يواصل العمل عن كثب مع مؤسسات الأمم المتحدة لتعزيز البرمجة الحضرية المشتركة على الصعيد القطري، ودعم الجهود القطرية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.''

67- ولتنفيذ هذه الولاية، يعكف موئل الأمم المتحدة على إقامة علاقات عمل مع كيانات الأمم المتحدة من خلال التعاون العالمي بين الوكالات والتعاون الثنائي، ومنصات التعاون الإقليمي والمبادرات الإقليمية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والبرمجة الحضرية المشتركة. ويتماشى ذلك مع استعراض تنفيذ استراتيجية التنمية الحضرية المستدامة القائمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي أقرها في تشرين الأول/أكتوبر 2022 مجلس الرؤساء التنفيذيين الذي أوصى بمواصلة العمل من خلال العمليات العالمية والإقليمية وخاصة من خلال العمليات المشتركة بين الوكالات على المستوى القطري.

68- ومنذ عام 2019، ساهمت كيانات الأمم المتحدة ببيانات حضرية مصنفة وتحليل مكاني لثلاثين فريقاً قطرياً تابعاً للأمم المتحدة لوضع تحليلات قطرية مشتركة. وفي الدورتين العاشرة والحادية عشرة للمنتدى الحضري العالمي، اجتمع المنسقون المقيمون التابعون للأمم المتحدة، بدعم من مكتب التنسيق الإنمائي، لاستعراض التقدّم المحرز وتحديد سبل تسريع البرمجة الحضرية المشتركة بوصفها وسيلة لتنفيذ أطر التعاون في 29 بلداً. واستخدم عشرون منسقاً مقيماً تابعاً للأمم المتحدة المنتدى الحضري العالمي للمشاركة مع الجهات المستهدفة الرئيسية للخطة الحضرية الجديدة ولتصميم استراتيجيات لتعزيز البرمجة الحضرية المشتركة على المستوى القطري.

جيم- التعددية على الصعيد الإقليمي

69- يتطلب الطابع العالمي لأهداف التنمية المستدامة تضافر جهود الجميع، على كافة مستويات الحوكمة، وأن تصب الشراكات في اتجاه واحد. وينطوي هذا الجهد المتعدد الأطراف على بعد إقليمي واضح، متجذر في الواقع الوطني والمحلي.

وفي معرض اضطلاع موئل الأمم المتحدة بدوره بوصفه ميسِّراً لاستراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، شارك الموئل مع منصة الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي في ائتلافات مواضيعية. وقد عمل على مواءمة الجهود مع كيانات حكومية وإنمائية وتمويلية إقليمية. فعلى سبيل المثال، يتعاون موئل الأمم المتحدة منذ أمد بعيد مع الاتحاد الأفريقي، ويدعم تنفيذ استراتيجية التوسع الحضري المستدام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمؤتمر الوزاري السنوي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية.

70- وعلاوة على ذلك، تتيح التعددية على الصعيد الإقليمي فرصة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبارها وسيلة لتنفيذ الخطط الإنمائية العالمية على جميع المستويات. وهي تتيح أيضاً منصات سياسية وتقنية على حد سواء لمواجهة التحديات العالمية. وتتيح فضلاً عن ذلك فرصاً تحفيزية في إطار المبادرات الحكومية الدولية مثل مرفق التخفيف من حدة الفقر والجوع في الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، الذي عمل على التعبئة لتبادل المعارف. وقد أُشيد على سبيل المثال بالتعاون الإقليمي المتعدد الأطراف باعتباره أمراً حاسماً للإدارة الفعالة للنظم الإيكولوجية العابرة للحدود، مثل غابات الأمازون المطيرة، حيث تؤدي إزالة الغابات إلى تسريع حرائق الغابات وفتح المجال أمام طلبات السوق العالمية على البروتين الحيواني والنباتي، الأمر الذي يجعل إعادة تخصيص استخدام الأراضي مرتبطاً بالاستهلاك الغذائي في المناطق الحضرية.

71- وقد خلُص مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (بوينس آيرس، الأرجنتين) إلى نتائج تمثلت في القرار GA/RES/73/291 دعا فيها إلى مبادرات أكبر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي بغية القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده في المناطق الحضرية والريفية عن طريق إعمال سياسات منسقة بقدر أكثر وتبادل المعارف والحلول والخبرات، على المستوى المحلي، وفي المراكز الحضرية. وقد وقّع موئل الأمم المتحدة مؤخراً مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لزيادة تنسيق أهداف واستراتيجيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

دال- العمل مع مجموعة السبع ومجموعة العشرين والمحافل المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة

72- رغم الإقرار المتزايد بأن التوسع الحضري المستدام يشكل أمراً أساسياً لتحقيق خطة عام 2030، إلا أنه لم يسبق للمنتديات الرئيسية التي عنيت بوضع السياسات العالمية والاتفاقيات الدولية داخل الأمم المتحدة وخارجها أن تناولت الموضوع إلا بصورة هامشية. ومن بين هذه المنتديات اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومجموعة العشرين، ومجموعة السبع، ورؤساء حكومات الكومنولث، ومنظمات دولية أخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي.

73- وفي السنوات الأخيرة، ساهم موئل الأمم المتحدة في ظهور سياسة حضرية عالمية وما يتصل بها من تفضيلات دون وطنية لهذه المحادثات المتعددة الأطراف. وفي عام 2021، دعم موئل الأمم المتحدة إنشاء منصة مجموعة العشرين بشأن المدن المتوسطة وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2022 استضافت ألمانيا أول اجتماع على الإطلاق لوزراء التنمية الحضرية لمجموعة السبعة بدعم من موئل الأمم المتحدة والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد ذُكر مصطلح التوسع الحضري المستدام لأول مرة في بيان قادة مجموعة السبع.

74- وإذا كانت هذه المبادرات رئاسية، فإن موئل الأمم المتحدة يهدف إلى إقامة علاقات دائمة، كما هي الحال مع مبادرة مجموعة العشرين الحضرية ومبادرة مجموعة السبع الحضرية على سبيل المثال. وبإمكان موئل الأمم المتحدة أن يقيم شراكات مع شبكات المدن التي تقودها فرقة العمل العالمية الشاملة للحكومات المحلية والإقليمية، فضلا عن المنظمات الأكاديمية والبحثية، من أجل التشجيع على إتاحة موجزات السياسات المستندة إلى بيانات موثوقة للمواقف دون الوطنية، في هذه المحافل الهامة.

خامساً- آفاق المستقبل

ألف - المسارات الرئيسية للمضي قدماً

75- أوضحت هذه الورقة دور تعددية الأطراف الشاملة والفعالة في تحقيق مستقبل حضري مستدام في أوقات الأزمات العالمية. وقد شدد كل مجال من مجالات السياسات ذات الأولوية المتمثلة في الإسكان والمناخ والبيئة والأزمة الحضرية وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والازدهار والتمويل المحلي على أهمية دمج الحكومات المحلية والإقليمية على نحو أكثر حزماً في عمليات التفاوض بشأن الاتفاقيات الدولية وتنفيذها. وإذا كان النظام المتعدد الأطراف قد أحرز تقدماً من حيث وضع الخطط، فإن استمرار الفجوات على صعيد إحراز تقدم في تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة ينطوي على دلالة: فثمة حاجة إلى آليات تنفيذ تشاركية أقوى وأكثر ابتكاراً لتحويل السياسات إلى أفعال وتخصيص التمويل للتنفيذ على الصعيدين الإقليمي والمحلي. فجمع البيانات وإعداد التقارير والرصد أمور مطلوبة لبناء نظام متعدد الأطراف خاضع للمساءلة تسترشد به عملية تحقيق مستقبل حضري مستدام. ولا بد من ربط الأدلة بالتخطيط والسياسات والإجراءات والتمويل في حلقات مثمرة تعمل على تسريع هذه العناصر بعضها البعض بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

76- ونشجّع الدول الأعضاء، أثناء جمعية موئل الأمم المتحدة، على أن تستكشف، بالتنسيق مع النظام المتعدد الأطراف في نطاقه الواسع، ثمانية مسارات ملموسة لتحقيق مستقبل حضري مستدام في أوقات الأزمات العالمية. وبإمكان الدول الأعضاء أيضاً أن تنظر في المسارات المختارة لإثراء نتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، وقمة المستقبل: حلول متعددة الأطراف من أجل غد أفضل.

77- واستناداً إلى الحق المعترف به دولياً في السكن اللائق، فإننا نشجع الدول الأعضاء على استكشاف آليات للنهوض بالحلول الهيكلية القائمة على بيانات موثوقة في سبيل إعمال الحق العالمي في السكن اللائق وتقييم الانعكاسات المترتبة عن عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن والتشرد وتبادل المعلومات بشأنها.

78- وإقراراً بعدم وجود أي مسار موثوق به حالياً يمكن انتهاجه للبقاء ضمن عتبة 1,5 درجة مئوية، فإننا نشجع الدول الأعضاء على استكشاف مسارات حضرية واقعية للعمل المناخي، والكيفية التي يمكن بها تعزيز العمل الحضري المتكامل بشأن المناخ والتنوع البيولوجي، كأن يكون عن طريق الآلية التي أطلقت مؤخراً والمتمثلة في مبادرة المرونة الحضرية المستدامة للجيل القادم وغيرها من المبادرات العالمية والإقليمية.

79- وبالنظر إلى أن الأزمات تَتَّخذ صبغةً حضرية على نحو متزايد، وأن المدن باتت أكثر فأكثر الأماكن التي ينتهي إليها النازحون، فكيف يمكن للدول الأعضاء النهوض بأطر التعافي الحضري الشاملة التي تمكّن المدن من الاستجابة للأزمات الحضرية ودعم الجهود التي تبذل على الصعيد الوطني من أجل التعافي؟

80- وإقراراً بتزايد الفقر وعدم المساواة في المناطق الحضرية، فإننا نشجع الدول الأعضاء على النظر في إمكانية زيادة التمويل الخاص بالتنمية الحضرية ضمن أطر التنمية الاقتصادية الوطنية الخاصة بها، والاستثمار المباشر الأجنبي، والمساعدة الإنمائية الخارجية، للنهوض بالحوكمة الفعالة المتعددة المستويات، وضمان عمليات التخطيط والاستثمارات المحلية والإقليمية المتكاملة، لا سيما لدعم المدن المتوسطة وذات النمو السريع.

81- وإدراكاً لأهمية التناسق العمودي والتكامل الأفقي والاستمرارية الزمنية للإجراءات الخاصة بالتنمية، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى التداول بشأن كيفية تعزيز عملية إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والحوكمة الفعالة المتعددة المستويات وتمكين الحكومات المحلية والإقليمية بوصفها جهات فاعلة مركزية في إعادة بناء العقد الاجتماعي.

82- واعترافاً بأوجه التبعية المتبادلة والمترابطة بين المناطق الحضرية، فإننا نشجع الدول الأعضاء على النظر في كيفية تعزيز التعاون الإقليمي عبر الحدود بواسطة تعددية إقليمية، مثل الممرات الحضرية عبر الحدود، بتوظيف ما يكفي من الاستثمارات المشتركة في البنية التحتية والتنسيق المتعدد الأطراف لأطر الحوكمة التشاركية والشؤون القانونية والتخطيط التي تكفل حصول تأثير عادل ومستدام على الصعيد المحلي.

83- *وإدراكا* لحاجة المدن إلى إتاحة المزيد من هامش التصرف المالي، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى استكشاف السياسات وآليات السوق الكفيلة بتعزيز إمكانات المدن للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالسكن اللائق والعمل المناخي والاستجابة للأزمات الحضرية، وكيفية ضمان تنسيق وتوجيه وتسلسل التدفقات المالية الموجهة نحو التنمية الحضرية دون تثبيط تقاسم القِيَم على مستوى البلديات والتنمية المحلية.

84- واعترافاً بالأهمية المتزايدة للمدن، فإننا نشجع الدول الأعضاء على *تحديد* المنتديات الرئيسية المتعددة الأطراف التي يمكن أن تستفيد من مشاركة المدن وغيرها من الحكومات المحلية والإقليمية مشاركة أقوى وأكثر تشابكاً، وما الذي يمكن أن تكون عليه *مبادئ* هذه المشاركة، وما الذي يمكن أن يكون عليه *الدور* المحدد الذي تضطلع به في هذه المنتديات.

باء- هيكل حوار جمعية موئل الأمم المتحدة بشأن الموضوع الخاص

85- سيبدأ الحوار بجزء تمهيدي يتضمن كلمة ترحيبية يلقيها رئيس جمعية موئل الأمم المتحدة وعرضاً موجزاً للتقرير المتعلق بالموضوع الخاص تُقدمه المديرة التنفيذية. وسيلي ذلك إلقاء الكلمة الرئيسية بشأن موضوع الحوار في سياق المشهد العالمي المتغير للقضايا الحساسة.

86- وسيشمل الحوار فريقاً رفيع المستوى يضم متحدثين على المستوى الوزاري بشأن ثلاثة من الموضوعات الرئيسية للتقرير المتعلق بالموضوع الخاص، هي الإسكان والمناخ والأزمات. وسيركز فريق ثان على عوامل التمكين الرئيسية مثل البيانات والتمويل والتحول الرقمي والمقاربات الإقليمية.

87- وسيغطي فريق ثالث مسألة الحوكمة المتعددة المستويات وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، وستشارك فيه حكومات وطنية ودون وطنية وأصحاب المصلحة، ومن المحتمل أيضاً أن تتاح الكلمة فيها لمنسقين مقيمين تابعين للأمم المتحدة.

88- وسيتولى فريق رابع في جلسة ختامية تلخيص النقاط الرئيسية للحوار من خلال حلقة نقاش مُدارة بين المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة وأحد أصحاب المصلحة الرئيسيين لترسُم بذلك التوجه الذي ستتخذه قمة المستقبل المزمع عقدها في عام 2024.